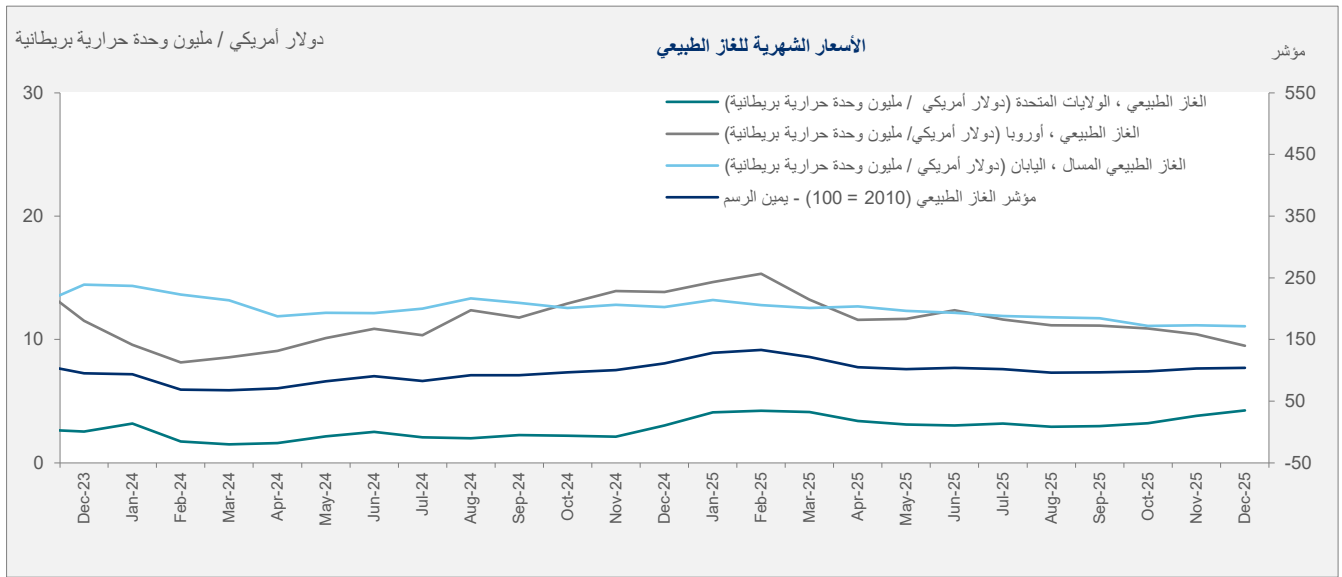


تقرير كامكو إنفست حول أداء سوق الغاز الطبيعي – 2025... العام الذي انقضى

تراجع زخم العرض والطلب على الغاز الطبيعي في العام 2025...

سجل الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نمواً بوتيرة معتدلة خلال العام 2025. ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، ارتفع إجمالي استهلاك مجموعة من الدول الكبرى المستهلكة للغاز، والتي تمثل نسبة 75 في المائة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2,902 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025. كما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في بعض المناطق الرئيسية، من بينها أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، في حين سجل استهلاك الغاز في منطقة آسيا تراجعاً خلال نفس الفترة. وبصفة عامة، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نسبة 1.5 في المائة خلال العام 2025، وذلك نتيجة تباطؤ نشاط القطاع الصناعي. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي معدل نمو أعلى هامشياً مقارنة بالاستهلاك، ليصل إلى نسبة 1.7 في المائة خلال العام 2025، وفقاً لتقديرات منتدى الدول المصدرة للغاز. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة التي يتوقع أن يشهدها الإنتاج العالمي إلى ارتفاع إنتاج منطقة أميركا الشمالية، في حين يتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة آسيا تراجعاً خلال العام 2025.

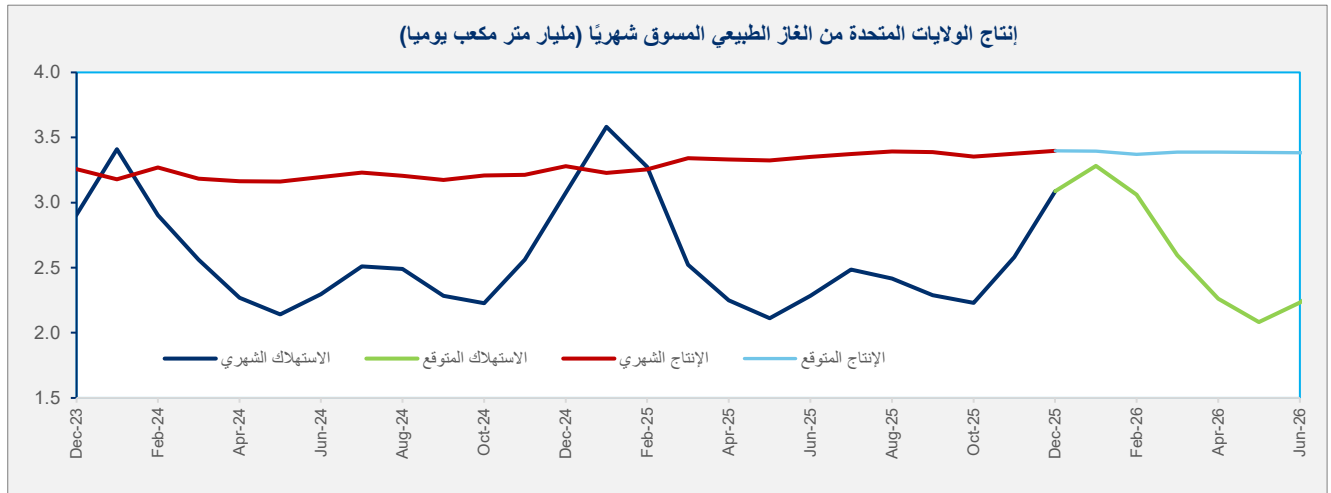


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وبلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 3,506 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي. وجاء هذا الأداء بدعم من النمو القوي الذي سجله إنتاج منطقة أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في الإنتاج في كلا من منطقتي أوروبا الآسيوية وأوروبا خلال نفس الفترة.

واتسمت تحركات أسعار الغاز الطبيعي العالمية بالاستقرار النسبي، وإن كانت متفاوتة خلال العام. فبنهاية العام، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 40.6 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 4.25 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل من بينها تعرض البلاد لظاهرة الدوامة القطبية، أي موجات برد قارس غير اعتيادية. في المقابل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 31.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 9.48 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك نتيجة الزيادة العالمية في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، خاصة من الولايات المتحدة، والتي فاقت وتيرة الطلب،

ما ساهم في الحد من المخاوف المرتبطة بانخفاض مستويات المخزون نسبياً. ووفقاً لبيانات كبلر، شكلت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال نسبة 56 في المائة من إجمالي واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025. وعلى غرار التراجع المسجل في الأسعار الأوروبية، انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 12.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 11.06 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ويعزى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في آسيا خلال العام 2025 إلى حد كبير إلى تراجع الطلب من كبار الدول المستهلكة، وفي مقدمتها الصين والهند. وبصفة عامة، سجل مؤشر أسعار الغاز الطبيعي الصادر عن البنك الدولي تراجعاً بنسبة 6.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2025، ليصل بنهاية العام إلى 104.2 نقطة في المتوسط، وهو ما يعكس تراجع أسعار الغاز في آسيا والاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، برزت الولايات المتحدة كأكبر الجهات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025. إذ جاءت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال قوية بما يكفي لتجعلها أول دولة تتجاوز حاجز 100 مليون طن متري من الصادرات خلال عام واحد. وقد جاء هذا التوسع في صادرات الولايات المتحدة بدعم من زيادة طاقتها التصديرية من خلال اضافتها لمنشآت جديدة من بينها منشأة بلاكمينز (Plaquemines) التابعة لشركة فنتشر جلوبال (Venture Global)، إلى جانب ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي من الغاز، ما عزز بصورة أكبر الدور المهيمن والمستخدم للولايات المتحدة كمصدر عالمي رئيسي للغاز الطبيعي المسال، وأبرز أهميتها المحورية في منظومة الإمدادات العالمية للغاز.

إنتاج الغاز الطبيعي

سجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليصل إلى 3,506 مليار متر مكعب مقابل 3,452 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بالتوسع القوي لإنتاج أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في مستويات إنتاج كل من أوروبا ومنطقة أوروبية الأسيوية.

وفي أوروبا، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 2.1 في المائة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليترجع إلى 152.2 مليار متر مكعب مقابل 155.5 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2024، وفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، ما يشير إلى المسار الهبوطي للإنتاج الأوروبي على مدار العام 2025 بأكمله.

ويعزى تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا بدرجة كبيرة إلى انخفاض إنتاج النرويج خلال هذه الفترة، وتبع ذلك تراجع مماثل في مستويات الإنتاج في كلا من المملكة المتحدة وهولندا. ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض إنتاج النرويج من الغاز الطبيعي بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 100.3 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ظل إنتاج الغاز الطبيعي مستقراً، وسجل نمواً هامشياً بلغت نسبته 0.3 في المائة خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 ليصل إلى 584.6 مليار متر مكعب، بدعم من الارتفاع القوي للإنتاج الصيني. وشهد إنتاج الصين من الغاز الطبيعي تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي، من 204 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2024 إلى 216.9 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو قوي للإنتاج من المصادر غير التقليدية، ولا سيما الغاز الصخري المستخرج من حوضي سيتشوان وشانشي.

وفي أميركا الشمالية، ارتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,109 مليار متر مكعب. وسجل إنتاج كندا من الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 193.8 مليار متر مكعب. وفي المقابل، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1,014 مليار متر مكعب في الفترة من يناير-2025 إلى نوفمبر-2025، مقابل 971 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024. ووفقاً لتقرير توقعات الطاقة في الأجل القصير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية الذي صدر مؤخراً، يتوقع أن ينخفض استهلاك الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي في العام 2026 بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام 2025، ليلبلغ 91.45 مليار قدم مكعب يومياً، ما يعادل 2.59 مليار متر مكعب يومياً، في إشارة إلى الاستقرار النسبي لمستويات الطلب. كما تقدر الإدارة أن يصل إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسوق إلى 108.8 مليار قدم مكعب يومياً (3.08 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2026، بزيادة قدرها 1.4 في المائة مقارنة بالعام 2025. وعلى مستوى القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تنخفض حصة الغاز الطبيعي من توليد الكهرباء في الولايات المتحدة من نسبة 40 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 39 في المائة في العام 2026. وفيما يتعلق بالأسعار، تتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية في مركز هنري هب نحو 3.53 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2025، وأن يستقر عند نفس المستوى البالغ 3.45 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2026، وذلك في ظل توقعات بتراجع وتيرة الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج. علماً بأن الولايات المتحدة كانت أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025، إذ بلغت صادراتها 111 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال خلال العام.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (بليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2027	توقعات-2026	2025	2024	
109.70	108.82	107.36	103.19	الإنتاج المسوق
90.90	90.34	91.45	90.43	استهلاك
18.10	16.40	15.00	11.90	صادرات الغاز الطبيعي المسال
4.59	3.46	3.53	2.19	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

استهلاك الغاز الطبيعي

شهد الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي مساراً من النمو المعتدل خلال العام 2025. ووفقاً للبيانات الصادرة عن كبلر، تراجع الطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال من 254 مليون طن في العام 2024 إلى 240 مليون طن في العام 2025. وشكل انخفاض واردات الغاز الطبيعي المسال في الدول الرئيسية المستهلكة للغاز المؤشر الأبرز على وتيرة تباطؤ الاستهلاك. وجاء أكبر تراجع في الواردات من الصين، التي كانت أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في آسيا خلال العام 2024، وهو ما أتاح لليابان استعادة مركزها كأ أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في المنطقة. ويعزى هذا الانكماش الذي سجلته واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بشكل رئيسي إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة.

من جهة أخرى، اتخذت الصين، في ظل هذه التوترات، جملة من الاستجابات السياسية التي شملت تعمدتها تقليص واردات الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب إطلاق مبادرات استراتيجية لتعزيز أمن الطاقة الوطني عبر تفضيل مصادر الوقود الأقرب جغرافياً. كما ساهم توافر بدائل طاقة أقل كلفة، بما في ذلك التوسع في الإنتاج المحلي من الغاز، وزيادة واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب، والاعتماد على الفحم، إلى جانب التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة المنتجة محلياً، في تمكين الصين من تسجيل تراجع مفاجئ بنسبة 16 في المائة في واردات الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025. ونتيجة لذلك، سجل الطلب الكلي على الغاز الطبيعي في الصين نمواً محدوداً بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025. وفي ذات الوقت، يتوقع أن تنخفض واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 1 في المائة خلال العام 2025، في حين يرجح أن تترجع مشتريات الهند من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 8 في المائة على مدار العام، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع مستويات الأسعار، إلى جانب تنامي إنتاج الطاقة المتجددة، ما ساهم في تقليص استخدام الغاز الطبيعي المسال في قطاعات توليد الكهرباء والتكرير والأسمدة.

ومن المتوقع أن يسجل استهلاك الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي مستويات قياسية خلال العام 2025. ووفقاً لبيانات جمعية الغاز الأميركية، بلغ متوسط الطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة 90.4 مليار قدم مكعب يومياً خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من العام 2025، ما يمثل نمواً بنسبة 1.9 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. وجاء توسع الطلب مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع نشاط القطاعين التجاري والصناعي.

وبجدر التأكيد على أن مستويات الطلب الحالية في القطاعين التجاري والصناعي في الولايات المتحدة تجاوزت مستويات الذروة التاريخية، بارتفاعات بلغت نسبتها 1.8 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ارتفع استهلاك الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي من 90.43 مليار قدم مكعب يومياً في العام 2024 إلى 91.45 مليار قدم مكعب يومياً في العام 2025، وذلك على الرغم من تراجع حصة الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء من نسبة 42 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 40 في المائة في العام 2025. وبصورة إجمالية، ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، بلغ إجمالي استهلاك أميركا الشمالية من الغاز الطبيعي نحو 991 مليار متر مكعب خلال الإحدى عشرة شهراً الأولى من العام 2025، مقابل 984 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024.

أما فيما يتعلق بالطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي خلال العام، أدى تسارع وتيرة زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال إلى إعادة تشكيل ديناميكيات الإمدادات في المنطقة بصورة جوهرية، وذلك في ظل تراجع الإمدادات التقليدية عبر خطوط الأنابيب من مصادر مثل روسيا، وتوسع المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لبيانات ستاندرد آد بورز جلوبال، شهد سوق الغاز الأوروبي ارتفاعاً في عدد المشاركين خلال العام 2025، مع ترسيخ الولايات المتحدة لدورها كمورد الغاز الطبيعي المسال الأبرز إلى أوروبا. وقد استحوذت الولايات المتحدة على نسبة 77.5 في المائة من إجمالي واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال (بما في ذلك المملكة المتحدة وتركيا) خلال العام 2025، مقارنة بحصة بلغت نسبتها 57.6 في المائة في العام 2024.

آفاق نمو الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

في المنطقة الخليجية، بدأت أرامكو إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الجافورة، الذي يعد أكبر مشروع للغاز الصخري خارج الولايات المتحدة. وتبرز هذه الخطوة تحولاً جوهرياً في خريطة إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً، مع توجه المملكة نحو توسيع نطاق استغلال مواردها غير التقليدية وتعزيز إمداداتها المحلية. ومن المتوقع أن يستهلك معظم الغاز المنتج من حقل الجافورة داخل السعودية، حيث سيستخدم أساساً كوقود لتوليد الكهرباء. وتقدر احتياطات حقل الجافورة بنحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز، أي ما يعادل 5.7 تريليون متر مكعب. ويبلغ الإنتاج الحالي نحو 450 مليون قدم مكعب يومياً، ما يعادل 0.01 مليار متر مكعب يومياً، مع خطط لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 2 مليار قدم مكعب يومياً، أي ما يعادل 0.06 مليار متر مكعب يومياً. وفي المقابل، قامت قطر، ثاني أكبر جهة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، بترسية أعمال عقد بقيمة 4 مليار دولار أمريكي لأعمال الهندسة والتوريد والانشاء والتركيب على تحالف بقيادة شركات إيطالية وصينية. ويأتي هذا العقد في إطار استراتيجية تهدف إلى تلبية أهدافها التوسعية في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه خمس سنوات. وخلال العام 2025، صدرت قطر نحو 80 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وكانت الدول الآسيوية الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات، حيث تصدرت الصين والهند وكوريا الجنوبية قائمة أكبر ثلاثة مستوردين للغاز القطري.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست